

هل تكتب الانتخابات التونسية نهاية عصر الأيديولوجيا؟



علي قاسم
كاتب سوري
مقيم في تونس

بين الإثنين. ما السيئ في أن يطمح الشباب إلى عمل جيد، ورعاية صحية جيدة، ومنزل يحتوي كل الكماليات. إن كانت هذه هي الشعوبية التي نتحدث عنها الأحزاب التقليدية وتستخدمها فزاعة، فهي شعوبية مرحب بها، المطلوب أنستها لا شيطنتها.

زيتونة، لا شرقية ولا غربية، هذا ما اختارته تونس معلنة موت الأيديولوجيا، بينما اليمين، مثله مثل اليسار، يبدو فاقدًا للبوصلة.

حسم الأمر، نحن نتحدث اليوم عن عالمين مختلفين، لا رابط بينهما، أجيال الإنترنت تعلمت أن هناك رأيا آخر، وتعلمت أن تحترمه حتى لو اختلفت معه. اللون الواحد، أحمر كان أم أخضر أم أزرق، مرفوض في عالم ملون بالوان قوس قزح.

ظل الإنسان عبداً للفكرة الواحدة آلاف السنين، ليحتر منها مؤخرًا ويعود إلى سيرته الأولى، ملبياً حاجاته الفسيولوجية والروحية، دون تعارض

على نفسها تتاجر بالشعارات، بل إلى فضاء رحب يناقش فيه مخاوفه، ويشارك الآخرين آلامهم ومخاوفهم.

لا تتحولا من وراء ذلك التغيير عن المؤامرة، فهي ليست موجودة سوى في عقول الفت تقديس الثابت وكره المتحول.

الشباب الذي يستمع اليوم إلى موسيقى الراب، لن تقنعه، مهما حاولنا، بأن يسمع ادب الدايب، كما لن نقنع من يغرد على تويتر ويتواصل عبر فيسبوك، بقراءة بيان حزبي مرقون على ورق أصفر.

تونس، نجح خلال الانتخابات الأخيرة في توجيه رسالة تجاوزت حدوده وحدود الدول العربية لتصل إلى مختلف مناطق العالم.

كتبت تونس نهاية عصر الأيديولوجيا، خاصة تلك المصنفة أقصى اليمين وأقصى اليسار، والتي ثبت أنها ديناصورات لا تتلاءم مع عصر التواصل الرقمي.

تبدل أو تبدد... تلك هي رسالة تونس، التي أراد لها القدر أن تصنع التاريخ مرتين، ليكون لها الفضل في إحداث تغيرات جذرية في كل مرة.

حدث ذلك قبل 650 عاما تقريبا، يوم لم تصنع تونس التاريخ فقط بل أنشأت أيضا علم الاجتماع. العالم ما زال يذكر عبدالرحمن بن خلدون، صاحب "المقدمة"، ومستقبلا سيذكر يوم 15 سبتمبر من عام 2019، اليوم الذي أنهى فيه التونسيون عصر اليمين وعصر اليسار، وأثبوا أن كل ما صنعه الأيديولوجيا مجرد كوارث.

الاشتراكية روجت للفقر، والقومية روجت للحروب، أما الفكر الديني فروج للجنة، لينتهي بنا الأمر في جحيم أرضي. يبدو أن وقت الحساب اقترب.

عاقب الناخب التونسي اليسار، وانفض عن مرشحيه، ومن بينهم السياسي البارز، حمة الهمامي، الذي أمضى في السجن أكثر من عشر سنوات، وأمضى عشر سنوات أخرى متخفيا يعيش حياة سرية، وتعرض للتعذيب أكثر من مرة، لينال من أصوات الناخبين مجرد 0.7 بالمائة.

بأختياره مرشحين من خارج المنظومة الحزبية والسياسية، أعلن الناخب التونسي موت عصر الأيديولوجيا. الهزيمة الأكبر لحقت بأقصى اليمين وأقصى اليسار، أما أحزاب الوسط الليبرالي فكان الحكم عليها حسب قربها من الأيديولوجيا وبعدها عنها.

هل ما حدث سيؤدي إلى انقراض الأحزاب السياسية التقليدية؟ رسالة تستوجب التحليل. حصل هذا من قبل، ومر دون أن يلاحظه السياسيون ورجال الفكر، والسبب أنه حصل في عالم الاقتصاد والتكنولوجيا.

شركات عملاقة هزمتها قادمون جدد، أصبح الحجم عبئا على تلك الشركات، بعد أن كان ميزة، لتتعرض كما انقرضت الديناصورات.

من كان يتصور يوما، أن جهازا يتسابق مصنعه على التقليد من حجمه وزنه، يمكن أن يكون دبلا عن التلفزيون والراديو والكاميرا والة التسجيل وعدد غير محدود من التطبيقات، التي تستخدم في حياتنا اليومية.

صناعات كبرى عملاقة هزمتها قزم جديد. وهذا ما يحدث اليوم في السياسة، ليس في الولايات المتحدة أو في واحدة من الديمقراطيات الكبرى، بل في بلد شمال أفريقي صغير هو

الجزائر: هل الانتخابات الرئاسية الاستعجالية أولوية حقا

تُقصي أبناء الجالية الجزائرية المقيمين في الخارج وتبطل حقهم في المواطنة، وفي المقدمة ذلك القانون التمييزي الذي بموجبه قام بمنع المغتربين الجزائريين من الترشح في الانتخابات.

الجزائر، بل إنها قد تصعد التوتر وقد تفتح الباب واسعا للإضرابات العامة وربما للعصيان المدني الشامل، الأمر الذي قد يعجل بصدامات ليست في مصلحة الوطن إطلاقا. ومن الواضح أن الجو الراهن يظهر أن القضية ليست قضية انتخاب رئيس استعجالي للدولة، وإنما تتجسد في ضرورة المضي قدما على طريق الإعداد لدولة وطنية جامعة تمهد للانتخابات الرئاسية تكون فضاء للتداول العقلاني بين ممثلي مختلف شرائح المجتمع المدني وأحزاب المعارضة من جهة، وبين قيادات السلطات الحاكمة من جهة أخرى، من أجل التوصل معا إلى التوافق حول أسس مشتركة للحل السياسي الذي يرضي الجميع.

لمختلف القضايا الكبرى التي كشف عنها الحراك الشعبي منذ 22 فبراير الماضي. إن إعطاء الأسبقية للانتخابات الرئاسية قبل تصفية فلول العصابة، وقيل حل المشكلات المعقدة بدل أن السلطات الجزائرية لم تتعلم من التجارب التي عانى منها الشعب الجزائري، والتي نجمت عن السياسات التي قامت على ارتجال صنع الرؤساء حسب مقياس الحكام الفعليين على مستوى الهرم الأعلى للدولة الجزائرية، وأدت إلى ويلات دفع الشعب الجزائري ثمنها غاليا.

أزراج عمر
كاتب جزائري

هل يمكن أن يصدق الشعب الجزائري وعود محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، التي أكد فيها أن عهد تزوير الانتخابات الرئاسية في الجزائر انقضى؛ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا كثر في تصريحاته أنه من حق فلول عصابة عبدالعزيز بوتفليقة الترشح للانتخابات الرئاسية؛ مثل هذا المناخ يلاحظ المرء بروز مصطلح الانتخابات الرئاسية الاستعجالية إلى سطح المشهد السياسي الجزائري، علما أن الرؤساء السابقين الذين فرّقتهم الانتخابات الشكلية لم ينهضوا بالبال، بل كرسوا التصحر السياسي، والتدهور الاقتصادي والفوضى الاجتماعية، فضلا عن نشرهم لأمراض العشارية والقبلية والشللية، وممارسات الزعامات الفردية في المشهد السياسي الجزائري.

التعويضات هي الحل البديل

علي الصراف
كاتب عراقي

تعرف الصين وروسيا جيدا، أن إيران لا تملك القدرات العسكرية على الصمود. وإذا كانت تهدد بصواريخ، فإن لدى الطرف الآخر عشرة أضعافها. ولسوف يكون من الممكن خلال أيام معدودات أن يتم تدمير كل مراكز القيادة والتحكم والإدارة والمواصلات والمعسكرات ونقاط التهديد.

وبحكم أن إيران لا تملك غطاء جويًا، فإن سماعها مكتشوفة وأرضها كذلك، بما في ذلك مقرات الحكومة والمواقع التي يخبئ فيها المجرمون. وإذا وقعت الواقعة، فلن يبقى لروسيا الاعتداء الذي لحق بمنشآت أرامكو النفطية شرق البلاد، كما تحسن فعلا عندما تضع المسألة على كتف مجلس الأمن الدولي، والمجتمع الدولي برمته، ليتحمل مسؤولياته، ليس لحماية السعودية، فهذا ما لا حاجة له، وإنما لحماية نفسه من التهديدات.

علي الصراف
كاتب عراقي

إذا كانت الحرب غير مرغوبة، فإن الدفع في اتجاه إجبار إيران على دفع تعويضات للمملكة العربية السعودية عن الأضرار التي لحقت بها من جراء العدوان، سيكون هو الحل البديل.

تحسن السعودية فعلا بالتصرف بحذر. تحسن فعلا عندما تدعو خبراء دوليين إلى النظر في ما يتوفر لديها من أدلة تثبت تورط إيران في الاعتداء الذي لحق بمنشآت أرامكو النفطية شرق البلاد. كما تحسن فعلا عندما تضع المسألة على كتف مجلس الأمن الدولي، والمجتمع الدولي برمته، ليتحمل مسؤولياته، ليس لحماية السعودية، فهذا ما لا حاجة له، وإنما لحماية نفسه من التهديدات.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباني
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

هناك قضايا مستعجلة كثيرة ينبغي التعامل معها قبل إجراء الانتخابات الرئاسية مثل رفع الحظر عن المجتمع المدني، وضمان حرية التعبير، وإزالة القيود التي تكبل القيود التي تكبل وسائل الإعلام

وفي مقدمة هذه الظواهر السلبية الانقلابات وأهوالها، وتفاقم الاستحواذ الجهوي على مفاصل السلطة الذي لعب دورا محوريا في تفتيت الروح الوطنية وفشل التنمية الوطنية وتبديد الغروة، وتجربة العشرية الدموية التي خلخلت بنيان المجتمع الجزائري وحطمت كبرياءه، وأنتجت نظام العبث والفساد الذي قاده الرئيس السابق بوتفليقة على مدى أربع عهديات رئاسية.

تؤكد جميع القرائن أن الانتخابات الرئاسية الاستعجالية لن تحل أزمة

قصارى القول: الحرب ستكون خسارة كبيرة لموسكو ويكين. وهي ربما كانت السبيل الوحيد للولايات المتحدة لاستعادة النفوذ المأسوف عليه في إيران، فلا يبقى من مصالح هذين الطرفين الدوليين أي شيء.

خيار إجبار إيران على دفع التعويضات هو حل عملي بالفعل، فهو من ناحية يشكل رادعا عن ممارسة أعمال الإرهاب، وهو من ناحية أخرى يكبح الانزلاق المتواصل نحو الحرب.

ولو أمكن تقاسم التكاليف والمصالح بين السعودية وحلفائها، فإن الحرب التي قد تكلف تريليون دولار، يمكن أن تأتي بعوائد أكبر، وتوفر استقرارا أفضل، وانتعاشا اقتصاديا دوليا أكبر.

كل هذا إنما يعني شيئا واحدا، هو أن روسيا والصين يجب ألا تتفقا حائلا دون صدور قرار دولي، تحت البند السابع للميثاق المتحدة، يلزم إيران بدفع تعويضات عن كل الخسائر والأضرار التي تعرضت لها أرامكو. فهما أول المستفيدين من ذلك.

إيران يجب أن تدفع حتى آخر قرش. ليكون ذلك درسا مهما للاندال الذين يضربون وينكرون، ورادعا ونهاية لأعمال التهديد والابتزاز. إذا شاء العالم أن يتحصن خلف درع نجيح من عواقب حرب، فهذا هو الدرع الوحيد.

